مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٧٩** (استئناف ١)

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد المجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد توري
	موريشيوس	السيد غوكول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/868)

01-54682 (A)
0154682

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): سأحذو حذو المتكلمين الثلاثة الذين سبقوني عصر اليوم وسأكون موجزا قدر الإمكان.

تونس تود أن تشكر السيد بيتريتش والسيد كلاين على بيانيهما وترحب بالتطورات الإيجابية في الحالة الشاملة، التي تعزز المصالحة بين الأعراق وترسي الأسس لمؤسسات ديمقراطية مستقرة لمستقبل البوسنة والهرسك.

هناك نقاط بارزة طُرحت مؤخرا أود أن أثيرها فيما يتعلق بالتطورات في البوسنة والهرسك نعتبرها ذات أهمية خاصة.

النقطة الأولى هي إصدار قانون الانتخابات. إن هذه مرحلة حاسمة، بسبب طبيعتها وقيمتها الكلية، تفتح الطريق للمصالحة العرقية وتعد البوسنة والهرسك لحياة سياسية ديمقراطية تعددية بشكل حقيقي، من أجل الاندماج في العملية الأوروبية.

ونحن نرحب أيضا بإقامة محفل استشاري للشراكة يجمع معا مكتب الممثل السامي ومجلس الوزراء. وهذا المحفل سيكون مكانا للتشاور والتنسيق، من أجل توجيه عملية صنع القرارات نحو تحقيق أفضل المصالح لكل سكان البوسنة والهرسك.

ثانيا، أنتقل إلى الإصلاح الاقتصادي، الذي يقوم بدور هام في ضمان نجاح العملية كلها التي قام بها حتى الآن المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. في الحقيقة، النمو الاقتصادي يولِّد الرفاه الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى أنشطة بنَّاءة. إلا أننا نعتقد أنه عند إعادة تحقيق التوازن للموازنة ينبغي مراعاة الجانب الاجتماعي لهذه المسألة. ومن الملح أيضا السعي إلى التوصل إلى حلول هيكلية لمشكلة البطالة. وبالفعل، فإن خلق فرص عمالة يمكن أن يعزز التماسك الاجتماعي وييسِّر المصالحة العرقية.

ثالثا، نرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت في مجال الإصلاح القضائي. ومن الحيوي أن يكون النظام القضائي مستقلا، محايدا غير تمييزي فيما يخص السكان البوسنيين جميعا. والمتهمون يجب أن يقتنعوا اقتناعا راسخا بأن القضاة محايدون. وبهذه الروح نرحب بتوقيع الكيانين المسؤولين عن تعيين القضاة والمدعين العامين على مذكرة التفاهم.

النقطة الرابعة تتعلق بعودة طوائف الأقليات. إن هذا هو المؤشر الحقيقي لنجاح العملية بأسرها في البوسنة والهرسك. ويسرنا أنه حدثت في النصف الأول من ٢٠٠١ زيادة ملحوظة في عدد العائدين من الأقليات.

خامسا، تعلِّق تونس أهمية خاصة على إصلاح واستحداث النظام التعليمي، الذي هدفه النهائي نشر التسامح والحوار بين الأعراق. ونرحب باعتماد استراتيجية مشتركة لتحديث التعليم، ونشجع الأطراف على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاح تنفيذا تاما. ونفس الشيء ينطبق على الحوار بين الديانات، الذي دعا الممثل السامي عن حق إلى تنشيطه.

في الختام، وأعد بأني سأكون موجزا – أود أن أقول إنه بالرغم من كل النجاحات التي تحققت في مختلف المجالات، نعتقد أن البوسنة والهرسك لا تزال تتطلب دعما قويا من المجتمع الدولي. وذلك الدعم حيوي من أجل تعزيز البنية كلها. ونؤكد مجددا موقفنا بأن أي فض للاشتباك قبل موعده المناسب من شأنه أن ينطوي على مخاطر واضحة في المنطقة بأسرها. ومن الأساسي وضع استراتيجية خروج متأنية لأية عملية لفض الاشتباك، مع مراعاة الحالة الشاملة في البلقان وقدرة البوسنة والهرسك على تولي شؤونها.

السيد رايق (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالسيد وولفغانغ بيتريتش ونشكره على إحاطته التثقيفية بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونثني على عمله الممتاز في تنفيذ اتفاق دايتون – باريس، كما ورد بآخر تقاريره.

ونرحب أيضا بالسيد جاك بول كلاين، ونعرب عن التحية لعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. إن منجزاتها في إصلاح وإعادة هيكلة وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، وبخاصة في الشرطة، مثيرة فعلا.

إن تقرير السيد كلاين عن التقدم المحرز في برنامج عمل البعثة الشامل يدعو للسرور. ومع ذلك، نلاحظ بعناية شواغله في بعض المجالات، بما في ذلك عدم كفاية دعم قوة الشرطة.

وبينما تنضم أيرلندا تماما إلى البيان الذي سيُدلي به بعد قليل الممثل الدائم لبلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأُبرز نقاطا قليلة تهمنا من منظورنا الوطني الخاص.

منذ التوقيع على اتفاق السلام، أحرز تقدم كبير في البوسنة والهرسك. وتأكيد بيتريتش اليوم في هذا الشأن مشجع جدا. إلا أن مشاكل لا تزال قائمة في بعض المجالات ومن المهم أن تواصل كل السلطات المعنية في البوسنة والهرسك المضي قدما بعملية الإصلاح السياسي الجادة والإصلاح المتعلق بحقوق الإنسان وحكم القانون من أجل تحسين ظروف أفراد الشعب في البلاد.

والإصلاح الاقتصادي هام بشكل خاص لإعادة التصدي للمصاعب المتعلقة بالتنشيط الاقتصادي، والإنتاج الصناعي والبطالة، والفوارق الموجودة بين الكيانين. وهذا الإصلاح سيعزز قدرة البلد على الاعتماد على الذات ويساعده على الوفاء بالشروط الواردة في مخطط الاتحاد الأوروبي للمضي قدما نحو الاندماج الأوروبي الكامل.

وفي هذا الشأن، سن قانون الانتخابات، والتوقيع على مذكرة تفاهم مع بلدان المنطقة كانا تطورين إيجابيين للغاية.

نحن نعترف بأن تقدما هاما أُحرز فيما يتعلق باللاجئين والمشردين، ونرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذت في هذا الشأن. ومع ذلك، فإن القيام بالمزيد من العمل ضروري بشأن هذه المسألة وبشأن تنفيذ حقوق التملك، وكلاهما أساسي لتطبيع واستقرار المنطقة.

وبالمثل، مع أنه تسرنا العملية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالبشر والهجرة غير القانونية، نشعر بالقلق بشأن المشاكل المعلَّقة، التي لها آثار واضحة على الاستقرار، ليس فقط في البوسنة والهرسك نفسها ولكن في المنطقة الأوسع.

أخيرا، أيرلندا مقتنعة بأن إرساء الديمقراطية والتنمية للبوسنة والهرسك أساسيان لتحقيق الاستقرار الشامل في البلقان. والتحقيق الناجح لإقامة مجتمع متعدد الأعراق هناك سيشجع التعدد العرقي في كل مكان.

ونحن نعتقد أن من الأساسي مواصلة اتباع نهج إقليمي، ونحث كل الأطراف المعنية على المساهمة في تعزيز العلاقات بين الدول.

إني أُقر تماما بما قاله السيد بيتريتش بأن البوسنة والهرسك يجب ألا يُسمح لها بأي سبب من الأسباب أن تصبح حلقة ضعيفة في سلسلة إقليمية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بالبوسنة والهرسك.

ومن الضروري أن نكثف تركيزنا على طبيعة وشكل تلك المشاركة المقبلة. ونحتاج إلى أن نتطلع ـ ٥ و ١٠ و ٢٠ سنة من الآن، ونقرر بطريقة منسقة الدور الذي يمكن، وينبغي، أن تلعبه مختلف هيئات المجتمع الدولي وفي ذلك الصدد، نرحب بأعمال السيد بيتريتش مع

السلطات البوسنية، ومجلس تنفيذ السلام، والمنظمات الدولية؛ وكذلك الملاحظات البليغة جدا عن التنظيم والتي أدلى بها اليوم السيد كلاين والذي تتمشى جدا مع تفكيرنا.

وإنني أتفق تماما مع السيد بيتريتش في أننا لا نبحث عن استراتيجية خروج في البوسنة والهرسك. ونحن حقا نعمل نحو استراتيجية للطاقة في سياق الدينامية الأوروبية الأوسع. وتعتقد أيرلندا بأن عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي ذات أهمية حيوية في ذلك الصدد. وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي سنبقى مشاركين تماما في تلك العملية.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشارك الآخرين في الترحيب بالممثل السامي وولفغانغ بيتريتش والممثل الخاص جاك بول كلاين، الموجودين معنا هنا اليوم. ونحن نشكرهما على عرضهما المفيد بشأن آخر التطورات في البوسنة والهرسك. ونحيط علما بالتقدم الذي أحرز منذ التقرير الأخير للأمين العام، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الحكومية، وإصدار قانون الانتخابات، والتقدم الاقتصادي، وعودة اللاجئين.

ومن الواضح أنه حدثت، من الناحية السياسية، انتصارات في البوسنة والهرسك. وتعمل الكيانات المختلفة سويا بروح توفيقية لصالح بلدها. ونحن نمتدح دعم مؤسسات الدولة وتعزيز الكفاءات، مما أعطى شعب هذا الإقليم سيطرة أكبر على عملية اتخاذه القرار. وسلطت الأضواء على إصدار قانون الانتخابات بوصفه أحد الانتصارات الحديثة، ودليل على أن الكيان السياسي بوسعه أن يكون فعالا. وهناك مشاكل تنتج من القوى القومية التي لا يزال يجب التغلب عليها والتي تؤثر في التشغيل السلس للحكومة وفي مناخ الاستقرار. ونأمل أن يقبل من الجميع، بمرور الوقت، مفهوم البوسنة والهرسك المتكامل، وأن يفسح الطريق حتى لمزيد من التقدم.

ونلاحظ أن المزيد من النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي أهداف ذات أولوية للمستقبل. ومن الأهمية بمكان بذل كل الجهود لتشجيع النمو الصناعي، والاستثمار الأجنبي والمحلي، وتخفيض معدل البطالة المرتفع للغاية. ونحن ندعم جهود توسيع التجارة الإقليمية، باعتبار أن الفائدة الاقتصادية التي تكتسب من مثل هذا التوسع يمكن أن تكون كبيرة.

ومع القدر الأكبر من التقدم والاستقرار يأتي قدر أكبر من التأكيد على عملية التكامل الأوروبي. وهذا هام لمستقبل البوسنة والهرسك وللمنطقة ككل. ونلاحظ أن معدل مشاركة البوسنة والهرسك في عملية التكامل للاتحاد الأوروبي تبقى مخيبة للآمال. ونحن نشجع الممثل السامي على مواصلة وضع الأساس للحصول على ذلك الهدف الطويل الأجل.

والتحدي الذي يواجه البوسنة والهرسك الآن هو الرأي القائل بأنه تم إصلاح أخطاء الماضي. ويبدو أن هناك تيارا كامنا من التوتر العرقي لا يزال في المنطقة. وتستمر المنافسات السياسية بين الفئات العرقية رغم محاولات تشجيع الاندماج. وتعاق خطوات التقدم باستمرار نهوض الخلافات الوطنية والعرقية. ويجب اتباع كل جهود التقليل من التوترات. ونحن نرحب بالتدابير التي تتخذ حاليا.

ونشير إلى أن محاكمة المسؤولين عن الاعتداءات المرتكبة في سربرينتشا قد بدأت. ونأمل أن تسيطر العدالة وأن تساعد هذه العملية جهود المصالحة وتقرب الفئات العرقية من بعضها البعض. ونشير إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن القيادة السياسية في البوسنة والهرسك باستثناء جمهورية صربسكا ومن الحكومات الأخرى في البلقان. ونحن نحث على مزيد من التعاون كجزء من عملية المصالحة. وسيكون من المفيد أن

نستمع من السيد بيتريتش عن تصوره للتأثير السياسي والاجتماعي للحكم الأخير للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والذي وجد راديسلاف كروسيتش مدانا بأعمال القتل في مذبحة سربرينتشا.

إن أعداد العائدين في البوسنة والهرسك يبعث على التشجيع. وننوه بملاحظة الممثل السامي القائلة بأن الإطار القانوني لحيازة الممتلكات والعودة في كرواتيا تظل ما برحت مفتاحا لبوابة العودة عبر الحدود إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وإن إنشاء كيان مكرس للعائدين شيء ندعمه وكذلك مبادرة إقليمية. كما أن وجود نهج منسق لعودة اللاجئين شيء ربما ينبغي اتباعه. فهل يستطيع السيد بيتريتش أن يقدم تفصيلا لأعداد اللاجئين العائدين حسب التجمع العرقي.

إننا قلقون للغاية إزاء الصور الكئيبة التي يعطيها السيد كلاين فيما يتعلق بالشرطة المدنية وحكم القانون. ومما لا شك فيه أن وجود نظام عدالة موثوق فيه وحكم للقانون أمور أساسية وعناصر لا يمكن الاستغناء عنها لوضع أسس الاستقرار في أي مجتمع متحضر. ويزعجنا الافتقار الظاهر إلى التعاون من ناحية القادة السياسيين. ويتعين دعم وتشجيع جهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لإصلاح الشرطة ومحاربة الأنشطة الإجرامية.

وتواصل جامايكا دعم أعمال الممثل السامي وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تثبيت الاستقرار الرامية إلى إرساء أساس ثابت للديمقراطية الفعالة والمستدامة.

السيد شن غيوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): نود في البداية أن نشكر الممثل السامي السيد بيتريتش والممثل الخاص للأمين العام السيد كلاين على عرضهما المفصّل اليوم.

ومنذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في هذه القضية، والحالة في البوسنة والهرسك ككل مستمر في كونها مستقرة. لقد حدثت بعض التطورات الموجبة في تنفيذ اتفاق السلام. وما انفكت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تسجل إنجازات في إعادة هيكلة هيئات إنفاذ القوانين في البوسنة والهرسك، ولا سيما الشرطة. ونحن مسرورون بكل هذه الإنجازات.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أن السلام وإعادة بناء البوسنة والهرسك لا يزالان يواجهان تحديات ضخمة. ولا تزال أمام المجتمع الدولي مهام جسيمة. أولا، كما هو الحال في الحالات الخطيرة في مناطق أخرى من البلقان، لا يزال النهوض بالمصالحة الوطنية يمثل أكثر المهام العاجلة في إعادة بناء البوسنة والهرسك، وإعادة السلام والاستقرار في المنطقة. ونأمل أن يبذل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك المزيد من الجهود لتهدئة الصراع الاجتماعي وإزالة انعدام الثقة العرقية بما يهيئ الظروف المواتية لتمكين مختلف الفئات العرقية في البوسنة والهرسك من تكريس أنفسها لإعادة البناء الاقتصادي في وقت مبكر.

ثانيا، لاحظنا حدوث تقدم في عودة اللاجئين، ولا سيما اللاجئين من فئات الأقليات. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تكون التدابير التي أشار إليها السيد بيتريتش فعالة في تعزيز الأمن والسلامة في المناطق التي تعيش فيها الأقليات العرقية، في العثور على حل لمنازعات الملكية وفي ضمان توفير الهياكل التحتية الأساسية والخدمات العامة.

وثالثا، تقدر الصين الدور الهام والبنّاء الذي تلعبه مختلف هيئات المجتمع الدولي في عملية السلام في البوسنة والهرسك. ونحن نعتقد، شأننا شأن السيد كلاين، أنه لا يمكن زيادة تعزيز التنسيق وتحسين تقسيم العمل إلا عن

طريق زيادة الكفاءة. ولقد أحطنا علما بحقيقة أنه، طبقا لتوصيات الممثل السامي، اجتمعت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام وقررت اعتماد نهج مرحلي لتسهيل هذه العملية، وذلك بالتطابق الدقيق مع مهام وولايات مختلف الهيئات

ونحن نتوقع أن تفضي هذه العملية إلى مزيد من النتائج في وقت قريب نتيجة للجهد المشترك الذي تبذله كل الأطراف المعنية.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن نتابع عن كثب التطورات في الحالة السياسية في البوسنة والهرسك وفي الحالة برمتها. ونرى أن أهم الأمور الآن كفالة الاستقرار في البلد وفي كل كياناته. وهذا هو أهم شرط أساسي اليوم لإحراز تقدم في عملية السلام. ولا يزال أساس الاستقرار في البوسنة والهرسك هو اتفاقات السلام التي لم تستنفد إمكاناتها على الإطلاق.

وتدل وقائع اليوم على أن أي تآكل في هياكل دايتون يقود حتما إلى تعزيز الاتجاهات النابذة. ونحن نرى أن على المجتمع الدولي أن يواصل سعيه الحثيث لضمان التنفيذ الكامل غير الانتقائي لاتفاقات دايتون. ورغم الصعوبات التي تعترض إعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية في البوسنة والهرسك – والتي تحدث عنها السيد بيتريتش والسيد كلاين – لا يمكن للهياكل الدولية بل ولا يجب أن تحل محل أجهزة السلطة المنتخبة قانونيا في البوسنة والهرسك وفي الكيانين.

إن تطبيق القوانين الهامة عن طرق قرار من الممثل السامي قد يكون ضروريا، ولكنه ليس أفضل الطرق الممكنة للتشجيع على بناء الدولة في البوسنة والهرسك. ولا يمكن وضع أساس متين للمواطنة في البوسنة والهرسك إلا من خلال البحث الدؤوب من شعب البلد ذاته من أجل التوصل إلى حلول مقبولة على نحو متبادل. ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يبدي ممثلو الكيانين مزيدا من الرغبة في التعاون. وعليهم أن يقدموا التنازلات وأن يجدو بينهم القوة للارتفاع فوق المصالح الإثنية الضيقة من أجل تحقيق مصالح البوسنة بأسرها.

ونحن نرى أن تولى الأولوية في هذه المرحلة لإرساء الأداء الطبيعي لهياكل الدولة وأجهزتها على كل الصعد، ومواصلة العمل في مجال تشريعات البوسنة والهرسك وإنشاء منطقة اقتصادية واحدة. ومن شأن إحراز التقدم في هذا المضمار أن ييسر الحركة الفعلية نحو بلوغ الهدف الأساسي للمجتمع الدولي في ذلك البلد: وهو توفير الظروف التي تتيح للقوات السياسية في البلد أن تؤمن بصورة مستقلة الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يمكن أن تندمج في الهياكل الأوروبية.

ونرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار للأجل الطويل في البلد وفي الإقليم برمته بغير تنمية وتعزيز التعاون الشامل بين البوسنة والهرسك وبلدان جنوب شرق أوروبا، وأساسا، إقامة علاقات حسن جوار مع كرواتيا ويوغوسلافيا.

وأمام ذلك نولي أهمية كبيرة لاتفاق إنشاء مجلس التعاون بين الولايات، الذي تم التوصل إليه خلال زيارة رئيس البوسنة والهرسك إلى بلغراد في أيار/مايو من هذا العام. وهذه الخطوات الرامية إلى إنشاء آليات لحل المشاكل المحددة التي تراكمت في العلاقات بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترسي الأساس لنظام روابط حسن الجوار اللازم لمنطقة البلقان بأسرها.

كذلك نرى أن التصديق السريع على اتفاق العلاقات المتوازية الخاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، وهو الاتفاق المرتبط باتفاقات دايتون، يوفر زخما جديدا لتوسيع الروابط الثنائية وتعميقها بين يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك، ويساعد في استقرار الأوضاع في المنطقة.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك. ونود أن نشدد مرة أخرى على أننا نعارض محاولات إنشاء جيش واحد، لأن هذا يخالف اتفاقات السلام ويخالف دستور البوسنة والهرسك الذي يترك القضايا المتصلة بالدفاع إلى تقدير الأطراف. والمحاولات الرامية إلى هدم هذه العملية تتعارض وقد تمزق ميزان الاستقرار السياسي الهش الذي بدأ يظهر في السنوات القليلة الماضية في العلاقات بين الصرب من جهة والبوسنيين والكروات من جهة أخرى.

ومن دواعي سرورنا أن سمعنا ما قاله السيد بتريتش عن محاولة تحديد معدل عودة اللاجئين والمشردين. غير أن المعدل الذي تسير به هذه الأمور لا يزال غير كاف. فهناك أكثر من مليون شخص في البوسنة والهرسك لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. ولا بد للمحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي من أن توجه نحو زيادة مساعدة قيادة البوسنة والهرسك والكيانات على تحديد ضمانات لأمن العائدين وفي حل الأمور المتعلقة بالأماكن التي يمكنهم التوجه إليها ولا سيما في جمهورية صربسكا.

ومن الضروري للتصدي على نحو سليم للوضع المتعلق بتسوية بوسنية إحداث تغييرات هيكلية حقيقية في طريقة عمل المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ونرى أن الخطة التي يقترحها الممثل السامي لإعادة هيكلة الحضور المدني الدولي في البوسنة والهرسك يمكن استخدامها كنقطة بداية لمزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع في سياق مجلس تنفيذ السلام.

ولا بد أن يكون الهدف الأساسي من عملية إعادة الهيكلة هذه هو تعزيز الفعالية للتخلي عن أي نقص في المواءمة أو أي ازدواجية في عمل الهيئات الدولية في البوسنة والهرسك، والبعد عن ممارسة الإدارة الضيقة للسلطات البوسنية على كل الصعد، والحد من الإنفاق ومن أعداد الموظفين.

ومن بين الأولويات في هذه العملية كلها، في رأينا تحديد معايير تنفيذ المهام الدولية في البوسنة والهرسك، والتحديد الواضح لمراحل نقل المسؤوليات عن الأوضاع في البلد من الجهات الدولية إلى البوسنيين أنفسهم.

وسوف تواصل روسيا من جانبها تقديم كل مساعدة ممكنة لإقامة البوسنة والهرسك دولة واحدة متعددة الأعراق تتألف من كيانين متساويين وكاملي الصلاحيات هما جمهورية صربسكا والاتحاد البوسني. وسوف نواصل الإسهام البناء في حل القضايا التي لا تزال معلقة بشأن جدول أعمال للتسوية في البوسنة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود تأكيد تقدير النرويج للجهود التي يبذلها الممثل السامي، بيتريتش والممثل الخاص كلاين والعاملون والعاملات معهما في سبيل تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وستواصل النرويج دعم أنشطتهما بما في ذلك المجالات ذات الأولوية وهي الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين وتعزيز مؤسسات الدولة. ونرحب بما أحرز من تقدم في هذه المجالات.

ولكن يجب علينا أن ندرك أن التقدم كان تدريجيا وليس أساسيا. ولا يرجع هذا إلى نقص جهود المجتمع الدولي. فالنرويج ليست إلا أحد البلدان التي أسهمت باستمرار في الأفراد والموارد في عملية السلام. وبعد دايتون بما يقرب من ست سنوات، فقد آن الأوان لحكومات البوسنة والهرسك وكياناتها لكي تضطلع بنصيبها من المسؤولية عن تهيئة مجتمع ديمقراطي سلمي متعدد الأعراق. وقد حان الوقت لجميع الساسة البوسنيين لكي يتبعوا المسارات التي اتخذتها القيادات الديمقراطية في بلغراد

وزغـرب، ويخلفـوا وراءهـم مـاضي القوميـات المدمـرة، ويستعدوا للمستقبل الوحيد الممكن، وهو التعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي.

وهناك إشارات مشجعة، وهي انتخاب زعماء جدد غير قوميين يمكنهم أن يتبينوا الطريق إلى الأمام، واعتماد قانون جديد للانتخابات، والزيادة الكبيرة في عودة الأقليات، والخطوات المتخذة لتحسين التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي نفس الوقت، الحالة الاقتصادية خطيرة. فمعدلات النمو تهبط والهجرة تزداد. ولا يمكن استدامة هذه الحالة. ولا بد لزعماء البوسنة من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي وضعها المجتمع الدولي دون إبطاء.

والقوى الوطنية على كل جانب لا تزال تحول دون إدخال الإصلاحات أو العودة وتحرض على العنف. وتشجب النرويج محاولات القوميين الكروات إنشاء كيان كرواتي داخل البوسنة. وندين العنف الإثني في أماكن مثل موستار وبانيا لوكا. وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود الوطنية والدولية لتقويض القوى السلبية ولدعم دعاة الإصلاح.

وبغية تحقيق النجاح، يجب علينا أن نضمن إيجاد تنسي أفضل بين المنظمات الدولية النشطة في البوسنة والهرسك. والأمم المتحدة والممثل السامي وقوة تثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديهم جميعا أدوار هامة يضطلعون بها. ويجب أن نضمن ألا يتنافسوا بل أن يكملوا بعضهم البعض. وتؤيد النرويج تنظيم الوجود الدولي في البوسنة.

والاستقرار الإقليمي لا يتجزأ. وينبغي لنا أن نتحاشى النهج المجزأ. ولا يمكن رؤية التطورات في البوسنة بمعزل عن الأحداث التي تقع في منطقة البلقان الأوسع نطاقا. بل على العكس، فالدول المجاورة لها دور حاسم تضطلع به في التمكين من إيجاد البوسنة والهرسك الموحدة والمتعددة الأعراق والتي تتمتع بمقومات الاستمرار.

ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يواصلا الاهتمام بدعم القوى الديمقراطية ومنع المتطرفين من إيجاد صراعات جديدة في المنطقة بصفة عامة. وبهذه الطريقة سنعزز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تقدر بنغلاديش الدور الذي يضطلع به الممثل السامي ولفغانغ بيتريتش في مهمة صعبة ومعقدة إلى أقصى حد. وقد بينت إحاطته هذا الصباح الصعوبات التي يواجهها والتحديات التي تمثل في المستقبل.

ونشكر أيضا السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على بيانه الشامل وعلى مشاطرته لنا مفهومه للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك.

والحالة العامة في البوسنة والهرسك لا تزال مستقرة. ومع ذلك، هناك بعض القضايا التي يجب معالجتها. أولا، فيما يتعلق ببناء المؤسسات، فإن توطيد المؤسسات إحدى الأولويات الرئيسية في البوسنة والهرسك. وقد لاحظنا التقدم المحرز والصعوبات التي تعترض تدعيم مؤسسات الدولة وإنشاء سلطة قضائية مستقلة. وتشكل هذه جزءا أساسيا من البرنامج الجوهري لهذا البلد. ويجب تحسين عملية التعيينات القضائية وتعيينات المدعين العامين بطريقة تضمن القيام بهذه التعيينات وفق معايير موضوعية وشفافة، وأن ترتكز على إجراءات ومؤهلات مهنية سليمة. ولا غنى عن كل من هذين الأمرين إذا كان لسيادة القانون أن تتأكد بانتظام في جميع أنحاء الاتحاد. ونوافق في هذا الصدد على التعليقات التي

أدلى بها الممثل الخاص بشأن جهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بإصلاح الشرطة والسلطة القضائية.

ولا نزال نعتقد أن جمهورية صربسكا تلتزم بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فهناك مجرمون مدانون يتحركون بحرية في جميع أنحاء هذا الكيان. ولا يمكن محاكمة هؤلاء المدانين دون تعاون سلطات هذا البلد.

وثانيا، فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، تقلقنا بعض الشيء الحالة الاقتصادية التي تزداد سوءا، كما اتضح في إعادة التقييم النمو الاقتصادي التي أجريت مؤخرا والتي تشير إلى هبوطه. ويبدو أن إنشاء منطقة اقتصادية واحدة وصل إلى طريق مسدود. ويبدو أن كثيرا من الاعتبارات السياسية قصيرة النظر أصبحت مسيطرة وبلغت ذروتها في إعاقة أحد الكيانين للكثير من القوانين، بما فيها قضايا طرق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا بد من الاستمرار في اتخاذ خطوات حاسمة وملموسة صوب إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية هناك حاجة ماسة إليها بغية اجتذاب، الاستثمارات الأجنبية وتهيئة فرص العمل. ويستدعي ذلك اتخاذ تدابير جريئة للإصلاح لبث الثقة لدى المستثمرين.

وثالثا، فيما يتعلق بقوانين الانتخابات، نرحب باعتماد برلمان البوسنة والهرسك مؤخرا قانون الانتخابات. وهذا لن يفي بحاجة كبيرة إلى هيكل تنظيمي للبوسنة والهرسك فحسب، بل يدلل كذلك على أن السلطات المنتخبة حديثا مستعدة للتنازل بشأن المسائل الأساسية.

وأخيرا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم مؤسسات البوسنة والهرسك في جهودها لتحقيق الاستقرار والاعتماد على الذات. وعلى أي حال، فإن المجتمع الدولي استثمر قدرا كبيرا من الجهد والطاقة طيلة السنوات الست الماضية، ونعتقد مخلصين أنه يجب الاستمرار في بذل هذه الجهود. وعدم تحقيق أهداف بناء المؤسسات وسيادة القانون ستكون له عواقبه في جميع أنحاء المنطقة – وهذه مخاطرة يجب أن نبذل جميع الجهود لتفاديها.

والخيارات التي طرحها الممثل الخاص بشأن التنظيم تشير إلى الحاجة إلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي. ويجب دراسة هذه الخيارات دراسة جادة بغية إعطاء التوجيهات الضرورية. ويجب أن ندرك أن نجاح تعدد الأعراق في البوسنة والهرسك أمر جوهري بالنسبة لذلك البلد وللمنطقة. واستمرار دعم مجلس الأمن أمر هام بالنسبة لتحقيق السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة الأكبر.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود، شأني شأن من تكلموا قبلي، أن أرحب بالسيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المعني بالبوسنة والهرسك، والسيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأشكرهما على المعلومات المفصلة التي تشاطراها معنا بشأن تطور الحالة في البوسنة والهرسك.

واجتماعنا اليوم، بحضور كبار موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن الإشراف على تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس، يتيح لنا الفرصة للترحيب بالنتائج المشجعة التي تحققت في هذه المهمة، رغم الصعوبات العديدة التي اعترضت طريقها.

ومن وجهة النظر السياسية، فإن وفد بلادي تسره الجهود الكبيرة المبذولة لحسم القضايا الشائكة للمصالحة الإثنية وإقامة المؤسسات الديمقراطية وبسط سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد قانون الانتخابات في ٢٣ آب/أغسطس بعد سنوات عديدة من المحاولات الفاشلة. ولا شك في أن اعتماد هذا القانون كان خطوة حاسمة اتخذتها البوسنة والهرسك صوب الحكم

الديمقراطي وصوب انضمامها إلى مجلس أوروبا، علاوة على إمكانية وصولها إلى عمليات التكامل الأوروبية. وبغية تحقيق هذه الأهداف السياسية ذات الأهمية الكبيرة لوفد بلادي، من الحتمي أن يلتزم جميع سكان البوسنة والهرسك التزاما تاما ومشتركا بتهيئة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق.

ومن الناحية الاقتصادية، يرى وفد بلادي أن الإصلاح المؤسسي يجب أن يواكب إعادة الهيكلة الاقتصادية، مما يمكن البوسنة والهرسك من الاعتماد على قوتها الذاتية ومواردها الداخلية. والقطاع الخاص هو القوة الدافعة للتنمية، ولهذا نرحب بالجهود الممتازة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وسلطات البوسنة والهرسك لإنعاش ذلك القطاع الهام، وندعم هذه الجهود. وحيث أن التنمية الاقتصادية هي أفضل ضمان للسلام، يحث وفدي سلطات البوسنة والهرسك على المثابرة في إجراء الإصلاحات في الاقتصاد الكلي التي استهلت والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية بغية إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية والأطلسية. وبغية تحقيق هذه الأهداف لا بد من خوض كفاح شديد ضد الفساد.

ومن دواعي القلق لدى وفدي أيضا إنشاء نظام قضائي فعال يوفر العدالة للمواطنين. ونرحب بالجهود المبذولة لإصلاح النظام القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان، ونشجع تلك الجهود. ولا بد من بذل قصارى الجهود كي يتسنى لهذا النظام القضائي الجديد أن يكفل لجميع سكان البوسنة والهرسك حقوقهم الثقافية والقانونية المشروعة.

وحقيقي أن استمرار وجود مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك يمثل عقبة خطيرة تعترض إقرار السلام وتحقيق المصالحة فيما بين الأعراق. ونرحب بعمليات القبض التي تمت بالفعل ونشجع جميع الدول والكيانات على بذل قصارى جهدها لاقتفاء أثر جميع من يقع عليهم اللوم وتقديمهم إلى المحكمة الدولية. لقد حان الوقت لكي تحسن سلطات البوسنة والهرسك تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية.

ونلاحظ مع الاهتمام، من وجهة نظر إنسانية، عودة كثير من المواطنين من أفراد الأقليات إلى مساكنهم. ويتعين تشجيع هذه الموجة الهامة من العائدين. وينبغي بذل قصارى الجهود لمساعدتهم وإنزال أشد العقوبات بحق من يرتكبون أعمال العنف ضد هذه الأقليات.

وأخيرا، يؤكد وفدي من جديد دعمه للجهود الهائلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في سياق تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في ذلك البلد. ونعتقد بأن الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والذي يحقق الاستقرار يتسم بالحيوية من أجل توطيد السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد فالديفسيو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أرحب من جديد بالسيد بيتريتش، الممثل السامي، والسيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام. ونشكرهما على المعلومات التي قدماها لنا. وبفضل بيانيهما والتقرير، نرى أن هناك مزيجا من الأحداث الإيجابية والسلبية يدل على مدى تعقيد عملية تنفيذ اتفاق دايتون.

ويوضح ذلك أيضا الالتزام الذي ما يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم به. إن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في عزم قادتها على المثابرة على السير في المسار الذي صممه المجتمع الدولي بغية تعزيز الإصلاحات في السياسات اللازمة من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي في البلد.

وهذا يعني أن البلد سيقوم بدور أنشط في مجتمع الدول وأنه سيتمكن من إحراز تقدم نحو الاندماج الإقليمي. ولا بد من أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعداته في هذه

العملية، ولكن لا بد من إحداث تغيير مضطرد في الدور الذي ما فتئ يلعبه حتى الآن. فبعد أن كان طرفا فاعلا في عملية الإصلاح والاستقرار، لا بد أن يصبح مراقبا. وبطبيعة الحال، فإن أصعب الأشياء هو تحديد الوقت الملائم لإحداث التغيير.

ونود أن نؤكد على عدد قليل من العناصر التي ذكرها السيد بيتريتش والسيد كلاين والتي تبرز الإنجازات التي تحققت والتحديات الماثلة. أولا وقبل كل شيء، في الميدان السياسي، نحيط علما باعتماد الجمعية البرلمانية لقانون الانتخابات. هذا القانون يمكن البوسنة والهرسك من استهلال الإصلاحات في التصرفات السياسية التي كانت متبعة في الماضي من خلال عمليات ديمقراطية.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء رفض سلطات جمهورية صربسكا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع قانون التعاون، الذي ستنظر فيه الجمعية الوطنية، في المستقبل القريب ليكفل توسيع ذلك التعاون القائم حتى الآن من جانب جمهورية البوسنة والهرسك ليشمل جمهورية صربسكا.

ونؤكد أيضا على الزيادة التي طرأت في عدد أفراد الأقليات الذين عادوا في الأشهر الأخيرة. ونأمل في أن تعتمد السياسات اللازمة على صعيد الدولة وفيما بين الكيانات بغية التأكد من زيادة هذه الأعداد. ونرحب أيضا بالبرامج الإقليمية التي اعتمدتها حكومة يوغوسلافيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، لأن هذه التدابير ستيسر اعتماد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين.

وأخيرا، نود أن نتطرق إلى ضرورة تحسين برنامج إزالة الألغام. ونعرف مما قرأناه في التقرير أن إحدى المشاكل هي الافتقار إلى الأموال. وتحقيقا لهذا الغرض من الضروري أن تزيد سلطات البوسنة والهرسك مساهمتها الداخلية. ومما ينذر بالخطر أن في خلال خمس سنوات لم تفحص سوى نسبة ١٢ في المائة من المناطق المعرضة لخطر كبير و لم تتم إزالة الألغام إلا من نسبة ٧ في المائة من مساحة الأراضي. من أجل ذلك، يتعين على السلطات المختصة أن تتخذ إجراءات لكي تضع موضع التشغيل برنامجا أقوى مع ضمان تعاون المجتمع الدولي.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى للإعراب عن الشكر للسيد ولفغانغ بيتريتش على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم وأيضا على تقريره، الذي أعطانا فكرة جيدة عن التقدم الذي أحرز بالفعل حتى الآن بشأن تنفيذ اتفاقات السلام. ويعرب وفدي عن الشكر أيضا للسيد جاك بول كلاين للمعلومات المستحدثة القيمة التي قدمها لنا عن الحالة السائدة في البلد ومقترحاته بشأن مركز الوجود الدولي في البوسنة والهرسك في المستقبل.

وأيا كان القرار الذي سيتخذ، يتعين أن يراعى في نهاية المطاف، الحالة على أرض الواقع وتقليل ازدواج العمل. ونحيط علما بأن الحالة العامة في البوسنة والهرسك ما تزال بصورة عامة تحت السيطرة. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء التوتر العرقي الذي ما يزال موجودا في بعض أجزاء البلد. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به موظفو بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لتنفيذ ولاية البعثة بأكبر كفاءة ممكنة وإنفاذ حكم القانون والنظام في البلد. ونعتقد بأنه بحلول نهاية السنة القادمة، عندما تنتهي ولاية البعثة، ستصبح قوة الشرطة المحلية متدربة ومعدة على نحو جيد لتنفذ واجباتها كقوة محترفة.

ولا ينبغي أن يؤدي التنافس الموجود بين الفئات الإثنية المختلفة إلى تقويض عمل قوة الشرطة. ونعتقد بأنه لن يكون بالمستطاع إنشاء قوة شرطة فعالة في البوسنة والهرسك

إلا إذا توفر الانسجام بين أعضائها. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغي تمثيل جميع الجاليات تمثيلا عادلا في الشرطة.

ولن تسود بيئة من السلامة والأمن ما لم يتم تقديم المجرمين إلى العدالة في نظام قضائي غير منحاز، يتمتع بثقة السكان. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل السامي الرامية إلى إصلاح نظام القضاء في البوسنة والهرسك في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن تحسن اللجنة القضائية المستقلة نوعية وفعالية النظام القضائي. ونطالب أيضا القادة السياسيين في البوسنة والهرسك بعدم التدخل في العملية واحترام مذكرة التفاهم التي تنظم إجراءات تعيين القضاة والمدعيين العاميين.

وفي الوقت نفسه، نطالب السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون على النحو الأوفى مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتسليم جميع المتهمين لمحاكمتهم في محكمة لاهاي. ونعرب عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها سلطات جمهورية سربسكا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في هذا الصدد.

وثمة مسألة أخرى، ابتلي بها هذا البلد، فيما يبدو، تتمثل في مشكلة توفير الإقامة وإعادة الممتلكات إثر زيادة العائدين من اللاجئين والمشردين إلى البوسنة والهرسك. ولا يوجد نهج منظم، فيما يبدو، لإعادة تشييد وحدات الإسكان ويواجه الأشخاص العائدون إلى مساكنهم بعد فترة طويلة صعوبات فيما يتصل باستعادة ممتلكاتهم. وبصدد الترحيب بالتعديلات التي أدخلها الممثل السامي على قوانين الممتلكات في الكيانين كليهما، يحدونا الأمل في أن يتم في أسرع وقت ممكن تسهيل عملية إعادة الممتلكات، التي كانت مملوكة قبل الحرب.

ولكي يتسنى لبقية البوسنيين العودة إلى مساكنهم، يتعين حل قضية الممتلكات في أسرع وقت ممكن، إضافة إلى حل مشاكل أخرى ذات صلة، من قبيل توفير التعليم والخدمات الاجتماعية والعمالة. ونحن على دراية تامة بأن اقتصاد البوسنة في حالة سيئة في الوقت الحاضر، وأنه بحاجة إلى دعم المانحين لإنعاش البلد حتى يعتمد على ذاته مرة أخرى. وفي هذا السياق، ومن أجل ذلك نطالب المجتمع الدولي بألا يضعف عزمه على مساعدة البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى إعادة إنعاش اقتصادها وتنميتها. ونهيب بجميع الأطراف كذلك أن تتعاون مع بعضها البعض في مجال إعادة البناء الوطني البالغ الأهمية.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح أن المفوضية تعين على تحسين الأوضاع من أجل الاستثمار الجديد في البلد. ونرجو أن تفي السلطات في البوسنة بالتزامها بتنفيذ الإصلاحات التي تقترحها الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي.

وبالنظر إلى مقترحات الممثل السامي الجديدة بشأن الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز عملية تنفيذ اتفاق السلام، لا شك لدينا في أن سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان ستكون مكفولة وتحظى بالحماية في البوسنة والهرسك.

وختاماً، تعرب موريشيوس عن إشادتها بالعمل الذي يؤديه جميع أفراد البعثة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقوة تحقيق الاستقرار، ومكتب الممثل السامي، وغيرهم ممن يحاولون في ظروف صعبة تحقيق السلام في البوسنة والهرسك.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بالانضمام إلى زملائي في توجيه الشكر إلى كل من السيد بتريتش والسيد كلاين على بيانيهما. ويؤسفني حقاً أنني لم أحضر عرض السيد كلاين. وكان من حسن حظي أن استمعت إليه وهو يتكلم في ندوة تعليمية في واشنطن العاصمة منذ أسابيع قليلة، حيث تألق بالفعل، وأنا واثق من أنه تألق بنفس الدرجة هنا.

وقبل أن أدلف إلى الموضوع، أود أن أثير نقطة إجرائية صغيرة. فقد كنت أتساءل عما إذا كنا نستطيع أن نحاول التوصل إلى تفاهم حين يكون من المقرر أن نتلقى إحاطات إعلامية بشأن مواضيع متنوعة، تماماً كما نحاول أن نفعل في المشاورات غير الرسمية، وما إذا كان من المفيد أن يقوم مقدم الإحاطة بتعميم ورقة حقائق، يزودنا فيها بالحقائق الأساسية، ولعل الإحاطة تركز بعد ذلك على الجوانب النوعية، بدلا من الجوانب الكمية لها.

وقد يذكر الأعضاء أنني اقترحت هذه الفكرة في الأسبوع الماضي خلال المشاورات غير الرسمية. وبما أن وقتنا هو للأسف أثمن سلعة لدينا، فيمكن لنا عندئذ أن نركز على المسائل المتعلقة بالصورة الشاملة وليس بالضرورة على التفاصيل الصغيرة. ولكن بما أن المجلس سيدعو للانعقاد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالإجراءات، فربما نستطيع أن نتناول ذلك أيضا.

وكان السؤال الذي خطر لي وأنا أصغي للسيد بتريتش هو: في أي اتجاه بالضبط نحن سائرون؟ وهنا بدت لي ملحوظة أعرب عنها السفير كولبي. ومن الواضح أنه فهم الإحاطة أفضل مما فهمتها. إذ قال إن التقدم المحرز تدريجي وليس جوهرياً. وأرى أننا ربما ينبغي أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: لماذا يكون التقدم تدريجياً وليس جوهريا، وهل سنصل إلى حالة نظل فيها نشهد تقدماً تدريجياً فقط كلما عدنا إلى هذه المسألة كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر. وإذا كان الحال كذلك، فما هي الأسباب الكامنة وراء عملية التغيير التدريجي البطيئة هذه؟

تصادف بينما كنت أفكر في هذا السؤال أني كنت أقرأ النص المكتوب لما قاله السيد بتريتش حين خاطب المجلس في آذار/مارس من هذا العام. وأريد أن أتلو فقرة واحدة فقط مما قاله:

”وعندما يتعلق الأمر بقضية الملكية، استفدنا كثيراً مما أشار إليه ممثل الصين وهو أن هناك بعض الميل نحو التبعية. وفي وقت مبكر سميت هذا الميل ’متلازمة التبعية‘، التي يتعين علينا أن ندركها. فالسلطات المحلية تعتمد إلى حد كبير على المجتمع الدولي. هذا هو السبب الذي من أجله طرحت مفهوم الملكية؛ وهو في الأساس بناء الوعي. هذه العملية لن تتحقق بين عشية وضحاها. وهي بالفعل لن تتحقق بين عشية وضحاها. ولكن الحكومة الجديدة تقترب، حسبما أعتقد، بصورة حاسمة، بقدر أكبر نحو اعتناق فكرتي عن الملكية.“ (S/PV.4303، الصفحة ٣٣)

هذا هو النص الحرفي لما قاله.

وإذا كان الأمر كذلك، وكان المشاركون في عملية السلام يعتنقون الملكية فعلاً، فهل يمكننا إذن أن نتوقع أن نشهد زيادة في سرعة التغير، وتسارعاً في التقدم في البوسنة والهرسك، حتى لا يضطر السفير كولبي للقول بأن تقدمنا تدريجي وليس جوهرياً؟

من مزايا التكلم في وقت متأخر أيضاً أن معظم النقاط الرئيسية قد تناولها زملاؤنا هنا. ونحن نؤيدهم. و لم يعد لدي سوى ثلاثة أسئلة إضافية. وأستميحكم عذراً إذا كان بعض زملائي قد وجهوها من قبل، بما أنني لم أكن حاضراً طول الوقت.

ويتعلق السؤال الأول بحالة التقدم البطيء في الإصلاحات الاقتصادية. وأفهم أن البنك الدولي قد قدّر أن معدل نمو الاقتصاد البوسني سيتدهور إذا عجز البلد عن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية واجتذاب الاستثمار الأجنبي، وإذا اقتبسنا في الواقع من مؤسسة الأفكار التابعة لنا، وهي فريق الأزمات الدولية، فقد أنذر الفريق بأنه يتعين على

البوسنة والهرسك أن تمضي قدماً في تحولها إلى اقتصاد السوق وقميئ بصفة عاجلة مناخاً مواتياً للأعمال التجارية حتى تجتذب المزيد من المستثمرين الأجانب. وانتقد الفريق أيضاً المجتمع الدولي على دوره غير المتوازن في البوسنة والهرسك بالتركيز على بناء المؤسسات وعدم عمل ما فيه الكفاية في مجال الإصلاحات الضرورية المتعلقة بالاقتصاد الجزئي. وهنا أتساءل عما إذا كان لدى السيد بتريتش أية تعليقات على هذه المسألة.

ويتصل السؤال الثاني بمسألة عودة اللاجئين. وعودة اللاجئين مرتبطة بالطبع من بعض الوجوه بالعملية الكلية. فهي من بعض النواحي بمثابة الاختبار الفاصل لكيفية سير كل شيء. وأستخلص أنه استناداً إلى عدد اللاجئين العائدين حتى الآن، فإن مجموع العائدين هذا العام سيكون أكثر من العام الماضي. وهذا تطور إيجابي. غير أنه ما زالت توجد بعض المشاكل. ولست متأكداً مما إذا كان غيري من الزملاء قد أثاروا هذه المسألة، ولكن إذا استطاع السيد بتريتش التعليق عليها فلعل هذا يكون مفيداً أيضاً.

ويتصل السؤال الثالث والأخير، وهو من بعض الوجوه كبرى المسائل فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، بالاتجاه العام للتناسق بين الإثنيات المتعددة، وهذا في نهاية المطاف بطبيعة الحال هو العنصر الذي يحدد كيفية تطور البوسنة والهرسك. وقد أفيد بأن الكثيرين من مسلمي البوسنة أعربوا عن ترحيبهم بطرد سلوبودان ميلوسيفيتش إلى لاهاي. فقد رأوا في ذلك تطوراً إيجابياً. ولكننا نفهم أنهم لن يرضوا تماماً حتى يتم تسليم زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراديتش وقائده العسكري راتكو ملاديتش أيضاً إلى لاهاي. ولست متأكداً مما يحدث في هذا الخصوص.

ومن الناحية الأخرى، أستنتج أن التقارير تفيد بأن وزارة داخلية صرب البوسنة قد رفعت دعاوى جنائية على ما يقرب من ٣ ٠٠٠ مسلم وكرواتي متهمين بارتكاب جرائم حرب ضد الصرب خلال حرب ١٩٩٢-١٩٩٥. ولكن وزارة الداخلية لم توجه أية اتهامات إلى أي من صرب البوسنة. وهكذا فإن السؤال هو: ما تأثير هذه التطورات، أي تسليم ميلوسيفيتش والاتهامات الموجهة إلى المسلمين والكروات، على المجتمع، وما تأثيرها من حيث العلاقات بين الأعراق المتعددة، لأننا جميعاً نعترف بأن بُعد التعدد العرقي هو الذي سيحدد التطور السياسي في النهاية.

وفي الختام يتعين عليَّ أن أعرب عن انضمامي إلى زملائنا في الترحيب بازدياد توجه البوسنة والهرسك نحو التودد إلى أوروبا. فهي تنضم إلى مجلس أوروبا، ونحن في الواقع واثقون جداً من أنه كلما ازداد اقتراب البوسنة والهرسك من أوروبا، ستنضح على ما نأمل القيم الإيجابية التي يراها المجلس في بقية أوروبا متسللة إلى البوسنة والهرسك عن طريق عملية للضغط الأسموزي، فتغير طابع النسيج المتعدد الأعراق الذي نراه في المجتمع هناك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

وسأوجز، وخاصة بما أن السفير جان دي رويت سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسوف تؤيد فرنسا بالطبع كل ما سيقوله.

وأود أن أشكر ولفغانغ بتريتش وجاك بول كلاين على بيانيهما، وعلى العمل الذي أنجزاه على أرض الواقع.

منذ تغير مقاليد السلطة السياسية لصالح ائتلاف من الأحزاب الحديثة المتعددة الأعراق عاد الأمل إلى الظهور في البوسنة والهرسك. ففي الأشهر القليلة الماضية اتخذت أولى الخطوات صوب الإصلاح، وصوب التقارب مع أوروبا، وصوب تولي البوسنيين مقاليد مستقبلهم. وكان أهم البوادر

على ذلك اعتماد قانون الانتخابات في نهاية المطاف في أواخر آب/أغسطس.

ومن وجهة أكثر عمومية، فنحن نرحب كغيرنا بالتصميم الذي أعرب عنه السيد لاغومدجيا وحكومته للحفاظ على زخم الإصلاح. ونرجو مواصلة الحفاظ على هذا الزخم لمدة طويلة، تتجاوز انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

واليوم، تبدو الأولويات لنا على النحو التالي: تحسين أداء المؤسسات، والإصلاح الاقتصادي، وتعزيز النظام القضائي، ومكافحة الفساد.

ولا يزال هناك سبب للشعور بخيبة الأمل. وما يدور في خلدي على وجه الخصوص، في مشروع القانون المتعلق بالخدمة المدنية الذي اعتمده مجلس الوزراء في أوائل أيلول/سبتمبر. فمشروع القانون، بشكله الحالي، لن يستطيع ضمان حماية الموظفين المدنيين ضد السلطة السياسية. ونحن نشجع السلطات البوسنية على بذل ما في وسعها لبناء دولة حديثة وخدمة مدنية تحكمها مبادئ ديمقراطية لا تنازع. ونرى أن هذا سيكون موضوعا أساسيا في الشهور المقبلة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نعتقد أنه يجب الإسراع بمعدل إجراء الإصلاحات. ويجب إنشاء منطقة اقتصادية واحدة في أقرب وقت ممكن. وتحسين الإطار السياسي والقانوني واتخاذ إجراءات مشددة ضد الفساد شروط أساسية لجذب المستثمرين الأجانب وحفز روح العمل الحر بين البوسنيين.

والآن أنتقل إلى مسألة إعادة هيكلة الوجود الدولي في البوسنة. فقد طلب المجتمع الدولي من الممثل السامي صياغة مقترحات، والعملية الآن ماضية بشكل كامل، تحت قيادته هو وصديقنا دونالد هايس. بيد أن العمل لا يزال متأخرا عن المواعيد المطلوبة. وبالتالي فإن ما هو أكثر أهمية أن يستمر العمل بدون تأخير، وفي تعاون وثيق مع الممثل السامي للأمين العام، وكذلك مع المسؤولين عن الوكالات الدولية الأخرى التي لديها وجود في سراييفو.

وكما أظهرت المناقشة التي جرت في هيئة التسيير في ١٣ أيلول/سبتمبر، سيتعين تكديس المزيد من الفكر في أهداف المجتمع الدولي وأطره الزمنية وتحديثها في البوسنة والهرسك. ونرى أن مما له أهمية مماثلة تحسين العمل بشأن تحديد الوظائف الأساسية للمجتمع الدولي في المستقبل عندما يبدأ البوسنيون أنفسهم يتحكمون في التطورات. وسيظل دور مكتب الممثل السامي أساسيا خلال هذه العملية.

وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، من جانبها، تقوم بأداء ولايتها بطريقة ممتازة. وأود أن أشيد خصوصا بتحسن أداء الشرطة، وتزايد طابعها الاحترافي وبناء دولة قائمة على حكم القانون.

وانطلاقا من روح توصيات تقرير الإبراهيمي، أعد السيد بول كلاين خطة تشمل استراتيجية حقيقية للخروج في نهاية سنة ٢٠٠٢. ومع ذلك، نرى أنه يجب أن يكون هناك وجود للشرطة الدولية في البوسنة والهرسك حتى بعد أن تصل بعثة فرقة عمل الشرطة الدولية إلى نهايتها. ونتطلع إلى تلقي مقترحات محددة من مكتب الممثل السامي بحلول كانون الأول/ديسمبر بشأن مختلف الخيارات بالنسبة لكيفية استمرار فرقة عمل الشرطة الدولية. ولاحظنا باهتمام كبير الأفكار التي طرحت، ولاسيما من السيد جاك بول كلاين.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد زيفالي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة البوسنة والهرسك، والبعثة الدائمة للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة وبالأصالة عن نفسي، أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن أعمق مشاعر

العـزاء لسـفير الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وللشـعب الأمريكي، وخاصة لأسر ضحايا الأعمال الإرهابية الأخيرة، التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الأمريكي والإنساني.

ونحن، البوسنيين، الذين نجونا بعد أربع سنوات من الحصار وتضييق الخناق والاغتيالات والفظائع المرتكبة في البوسنة والهرسك، نعرب عن مواساتنا، وحزننا على الأشخاص الأبرياء الذين قتلوا بهذه الطريقة الجبانة.

وإذ ننظر في التقرير العشرين للممثل السامي، نعرب عن تقديرنا وامتناننا لمجلس الأمن على كل الجهود والمساعي التي قام بها في المساعدة والعون على تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وفي ذات الوقت، أود أن أشكر الممثل السامي، السيد ولفغانغ بيتريتش، والسفير جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطتين الشاملتين البليغتين والمفصلتين اللتين قدماهما اليوم، وأن أعرب عن خالص تقديرنا لهما، وكذلك لأعضاء مكتبيهما، على كل الجهود التي تم الاضطلاع بها، والإسهامات المقدمة والعمل المنجز في البوسنة والهرسك.

وسأبدأ في بياني بالتطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك. فبعد فترة طويلة للغاية من التفاوض، أجيز أخيرا قانون الانتخابات. ولذا فإننا نعتقد أن البوسنة والهرسك تمضي على المسار الصحيح لتكون عضوا في مجلس أوروبا. ودائرة حدود الدولة تكتسب أرضا جديدة ببسط سيطرتها على ٧٠ في المائة من حدود البوسنة والهرسك، التي يبلغ طولها ١ ٦٠٠ كيلومتر. وبالطبع نتوقع أن تغطى كل الحدود في أقرب وقت ممكن. وهذه مسألة بالغة الأهمية لمكافحة جميع أنواع النشاط غير المشروع، وخاصة تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة غير المشروعة، والفساد وما إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الدولة تكتسب ببطء وبشكل تدريجي المزيد من القوة. ولا يزال مستوى عودة اللاجئين غير مرض، ولكنه يتحسن تحسنا طفيفا بالمقارنة بالسنوات السابقة. واعتقال جميع مجرمي الحرب الذين رفعت ضدهم عرائض اتهام، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة شرط مسبق في غاية الأهمية لتيسير عودة اللاجئين في مناطق الأقليات. ووجود مجرمي الحرب الذين رفعت ضدهم عرائض اتهام في البوسنة والهرسك مصدر دائم لعدم الاستقرار والخوف لا مبرر له، ويمثل تهديدا للسلام الهش والاستقرار في بلدنا.

ومما له أهمية عظمى أن ينفذ تنفيذا كاملا قرار المحكمة الدستورية القاضي بأن كل الناس في كل إقليم البوسنة والهرسك يحق لهم الانتخاب؛ ولكن ليست هذه هي الحالة في الوقت الراهن. فالصرب ليسوا ناخبين في الاتحاد، والبوشناق والكروات ليسوا ناخبين في جمهورية صربسكا. والوفاء بهذا المطلب من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لتحقيق المرفق ٧، وهو أحد أهم أجزاء اتفاقات دايتون للسلام.

وعلاوة على ذلك، أود أن أكرر التأكيد على أن الاقتصاد يمثل بفارق كبير أهم مسألة في البوسنة والهرسك. وكما أوضحنا في بياناتنا السابقة، نحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي للتغلب على الانتقال المؤلم للغاية من الاقتصاد المركزي البالي إلى اقتصاد حديث، يقوم على حرية السوق، ويتجه إقليميا وعالميا. ونعلم أن العديد من المسائل لها تأثير كبير على الاقتصاد، وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق تقديرنا لجهود مكتب الممثل السامي فيما يتعلق بالإصلاح القضائي. وعلى الرغم من المشاركة الإيجابية للغاية من المجتمع الدولي في المسائل المتصلة بالبوسنة والهرسك، سأذكر هنا اثنين من الأمثلة غير السارة: العطاء المعلن للترخيص الثالث لنظام GSM – نظام لتشغيل الاتصالات التليفونية – وإنشاء إدارة الإذاعة العامة. فعلى الرغم من أن المجتمع

الدولي ظل مسؤولا عن تحويل التلفزة في البوسنة والهرسك لفترة طويلة، فإنه فشل حتى الآن في إحراز نتائج مرئية. وبالتالي فإننا سعداء بالاقتراح الرامي إلى إقامة نوع جديد من العلاقة بين مكتب الممثل السامي ومجلس الوزراء، قائمة على أساس المسؤولية المشتركة وإنشاء المحفل الاستشاري للشراكة. وهذا من شأنه أن يجنبنا كل أنواع سوء التفاهم الممكنة.

ومثلما يتوق المجتمع الدولي إلى رؤية أشخاص أكفاء ومتعلمين جيدا ويعول عليهم في مؤسسات البوسنة والهرسك، كذلك نريد أن يكون لدينا، على جميع الأصعدة، ممثلون للمجتمع الدولي مكرسون تماما للازدهار الكامل لبلدنا.

إننا نعلم تماما أن النهج الوحيد القابل للتنفيذ في التعامل مع الصعوبات التي نواجهها هو النهج الإقليمي. وعلى ضوء ذلك، تحسَّن كثيرا التعاون بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك، ونحن نشهد زيارات عديدة بين هذه البلدان الثلاثة تقوم بها وفود على أرفع مستوى. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلم والاستقرار في البلقان إلا إذا شهدنا تحسنا كبيرا في التعاون المتبادل بين دول جنوب شرق أوروبا، مقترنا برسالة واضحة من الاتحاد الأوروبي بأننا سنكون جزءا منه بعد الوفاء بمعايير معينة. وبدون ذلك ستظل المنطقة منهكة بالصراعات العرقية، وسوف تتسع الفجوة بين المنطقة وبقية أوروبا. ونحن نعتبر أن الوجود الدولي، ولا سيما وجود الولايات المتحدة، في البوسنة والهرسك، ما زال أمرا لا غنى عنه لاستعادة البوسنة والهرسك الآمنة والمستقرة والديمقراطية والمزدهرة.

وبالرغم من كل العقبات التي نواجهها وبعض التوجهات السلبية المستمرة إلا أننا مقتنعون بشدة أن احترام سيادة القانون بدأ يتقدم وأن البوسنة والهرسك ستصبح ديمقراطية ذات اكتفاء ذاتي وعضوا فخورا بالأسرة الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

وأود قبل كل شيء أن أشكر الممثل السامي، السيد وولفغانغ بيتريتش، والممثل الشخصي للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد جاك بول كلاين، على بيانيهما التفصيليين بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، وأن أؤكد على دعم الاتحاد الأوروبي لهما في جهودهما لتنفيذ اتفاقي دايتون وباريس.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي بحرارة باعتماد برلمان البوسنة والهرسك في ٢٣ آب/أغسطس لقانون الانتخابات. وهذا يؤذن ببداية مرحلة جديدة في إعادة تصنيف البوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة متعددة العرقيات. وعلاوة على ذلك، يشكل اعتماد هذا القانون خطوة نحو دخول البوسنة والهرسك في عضوية مجلس أوروبا، وكذلك في مؤسسات أوروبية أخرى، ضمن روح خريطة الطريق التي تم رسمها في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي المنعقد في زغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وبالمثل، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي المتمثل في توقيع وزراء التجارة الدولية لبلدان المنطقة السبعة على مذكرة تفاهم بشأن تحرير التجارة. ونأمل أن يؤدي تنفيذ المزيد من التطوير لذلك الاتفاق إلى تحسن كبير في الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك، والتي ما زالت صعبة جدا كما قال السيد بيتريتش. ولقد أزعجنا بصفة خاصة معدل البطالة البالغ ٤٠ في المائة، وهذا مبعث قلق عميق.

إنني أعيد التأكيد بقوة على أننا ما زلنا مقتنعين بأنه من الممكن تحسين الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك من خلال متابعة تحقيق الأهداف المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأوروبي، ونحث السلطات على اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتحقيق ذلك. ويؤسفنا أنه لم يتم حتى اليوم إلا تنفيذ سبع من النقاط الـ ١٨ التي حددتها خريطة الطريق.

وأصابتنا خيبة أمل كبيرة من جراء التغييرات التي أُدخلت مؤخرا على مشروع قانون الخدمة المدنية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لم يعد يعالج الهدف الأصلي، وهو إقامة خدمة مدنية فعالة تقوم على أساس الاستحقاق. وفي ضوء ما آل إليه التشريع الآن، نرى أن كل آمال المجتمع الدولي في قيام خدمة مدنية فعالة وغير مسيَّسة في البوسنة والهرسك قد تبددت.

وفيما يخص مسألة اللاجئين، يسرنا أن عدد الأشخاص العائدين من جماعات الأقلية قد ارتفع مقارنة بالعام الماضي، ونهيب بالممثل السامي أن يواصل حملته لزيادة الوعي بين المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية بغية مضاعفة تعاونها في هذا الشأن.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عما يبديه من اهتمام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرحب هنا بمشروع قانون جمهورية صربسكا المعني بالتعاون مع المحكمة، لأنها سوف تيسر بالفعل هذا التعاون وستبعث برسالة واضحة إلى الجماهير بأن السلطات الصربية سوف تفي بالتزاماتها.

وفيما يتعلق بمستقبل وجود المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، يقدر المجتمع الدولي ويؤيد النهج الشامل الذي اتخذه الممثل السامي في إعادة تشكيل هيكل التنفيذ المدني الحالي في الميدان. ونتوقع الآن من الممثل السامي أن يقدم خطة عمل أكثر تفصيلا بالتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة الشرطة، نرحب بالجهود الرائعة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة وإعدادها لمواجهة التحديات العديدة التي وصفها السيد كلاين.

إن التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك تقدم حافزا لمواصلة المسيرة. وبناء عليه، يحث الاتحاد الأوروبي بشدة سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأوروبي. ونود التشديد مرة أخرى على أن الإدارة السياسية المسؤولة والالتزام التام والفوري بتنفيذ إصلاحات مؤسسية وقانونية واقتصادية بشكل كامل هما مطلبان أساسيان للاندماج السريع في هياكل الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد وولفغانغ بيتريتش للرد على التعليقات التي ذكرت والأسئلة التي طُرحت.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بقولي كم أنا أقدر اهتمام مجلس الأمن وأعضائه المستمر بشؤون البوسنة والهرسك، وخاصة اهتمامهم بمكتبي والعمل

الذي يسعى إلى القيام به فيما يتعلق بإحلال السلام في البوسنة والهرسك.

وحيث أن الوقت متأخر، أود أن أجيب على بعض الأسئلة التي طُرحت. أولا، سأل ممثل أوكرانيا عن وضع الأقليات الوطنية. ويمكنني القول إن هناك مشروع قانون خاص بالأقليات الوطنية ومعروض الآن على مجلس النواب في البوسنة والهرسك للمناقشة. وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفة خاصة، بالإضافة إلى مكتبي، بمراقبة الوضع بعناية شديدة، وهي تتشاور مع مجلس النواب والسلطات المحلية بخصوص فحوى القانون. لذلك فأنا أتوقع نتيجة إيجابية، وهي نتيجة ستكون منسجمة مع المعايير الأوروبية لحقوق الأقليات.

وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية، انعكس النهج الذي يتخذه المجتمع الدولي على اجتماع حزيران/يونيه للمدراء السياسيين للمجلس التوجيهي، والذي قيل فيه بصفة أساسية إن ما ننتظره هو نهج متماثل في الكيانين، من حيث الجوهر والمبدأ على حد سواء، تجاه تنفيذ تلك القرارات والتغييرات التي تحدث في دستوري الكيانين.

أنتقل الآن إلى سؤال جامايكا عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن المحكمة تقوم بدور هام جدا، وتقوم مؤخرا بدور حيوي ونشط جدا في البوسنة والهرسك - وهو دور إيجابي جدا - وأود القول إنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن المجرمين والمسؤولين يجري تحديدهم من خلال عمل المحكمة. فليس الصرب، وليس الكروات، وليس البشناق، هم المجرمون. بل الأفراد منهم وهذا جزء هام جدا من عمل المحكمة الذي سيسهم إسهاما هائلا في عملية المصالحة الضرورية للغاية.

وفيما يتعلق بشواغل الاتحاد الروسي بشأن فرض القانون، اتفق مع السفير تمام الاتفاق. فالمشكلة كبيرة في الواقع عندما يستعمل نهج شديد للغاية وقاس للغاية. ومثلما أشار إليه بوضوح، وبحق أيضا، من الضروري التغلب على التأجيل والتغلب - مثلما قال سفير النرويج وكرره البيان الذي أدلى به سفير سنغافورة - على هذا التقدم الجزئي بدلا من إحراز التقدم الأساسي؛ لذلك فرض القانون ضروري من وقت إلى آخر.

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن مفهوم الملكية الذي وضعته قبل عامين، هو مفهوم ضروري. وهذا يدل على أننا نتطلع قدما إلى نهج أكثر نشاطا من السلطات المحلية، الأمر الذي أعتقد أنه يمثل الحالة القائمة بشكل متزايد الآن. هذا ما يريد المجتمع الدولي أن يراه، وأتوقع من السلطات المحلية إصدار المزيد من القوانين. وإصدار قانون الانتخاب هو مثال ممتاز على ذلك.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى بعض المسائل الأخرى التي تم طرحها. إن قضية كوستك للإبادة الجماعية هي بطبيعة الحال قرار هام، لأنه للمرة الأولى أدرجت مسألة الإبادة الجماعية في الحكم. وذلك طبعا حالة رائعة للغاية وهي تعطي العملية برمتها نوعية جديدة إذا تسنى لي قول ذلك.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، ليس هناك تفصيل فيما يتعلق بالطوائف العرقية، لأننا نتعمد ألا نجري هذا النوع من التحليل العرقي بعد العودة. هناك عائدون إلى مناطق تُشكل فيها الشعوب الثلاثة الأقلية وليس الأكثرية - أي إما الصرب العائدون إلى الاتحاد حيث يُشكلون الأقلية؛ أو الكروات والبشناق العائدون إلى جمهورية صربسكا حيث يشكلون بدورهم الأقلية.

ومع ذلك، فيما يتعلق بهذه الحقوق بالذات، وهي الحقوق التي أشار إليها سفير البوسنة والهرسك، الحقيقة أنه منذ ١١ كانون الثاني/يناير، وعن طريق قرار اتخذته، فإن الشعوب الثلاثة التي تتشكل منها البوسنة والهرسك تنتشر في

جميع دولة البوسنة والهرسك. وذلك القرار، سيكمله، على ما أعتقد، قريبا جدا تعديلات دستورية تجري مناقشتها الآن، وآمل أن تُنفذ في غضون فصل الخريف عندما يعود السياسيون في البوسنة والهرسك بكامل زخمهم.

وأخيرا، أود أن أبرز ما قاله ممثل الولايات المتحدة: وهو أننا في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن نثير روح الحماس في السلطات المحلية. لهذا السبب أحث المجلس على دعمي في إيصال الرسالة إلى السلطات المحلية ومفادها أن الوقت آخذ في النفاد. وهناك مسائل أخرى، وبلدان أخرى - بلدان مجاورة وبلدان في المنطقة - ومناطق أخرى أخذت تتصدر الواجهة وهي تحتاج على عجل إلى عناية المجتمع الدولي.

والبوسنة والهرسك تمر الآن بحالة تتصف بالمزيد من التنافس. فالمساعدات كانت تصل تقريبا بدون شروط؛ لكن ذلك الوقت انقضى الآن. فالبوسنة والهرسك تحتاج الآن إلى أن تتنافس مع المنطقة والبلدان المجاورة للحصول على الاستثمارات الأجنبية. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وذلك ما يتعين على السلطات المحلية أن تبرزه بوضوح وأن يلقى الدعم الجماعي من المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بإعادة الهيكلة، أود أن أشير إلى أن الأسباب التي حدت بنا إلى توسيع نهجنا تتعلق أيضا بحقيقة أن العديد من وكالات الأمم المتحدة تعمل بنشاط في المنطقة بالفعل وطبعا في البوسنة والهرسك أيضا. ونحن كذلك في حاجة إلى مخاطبتها بشأن العمل الذي تقوم به، لأنه بعد فترة تنظيم الأمور، ستظل هناك مسائل عديدة بدون حل وتحتاج إلى اهتمام متواصل.

واسمحوا لي أن أعطي مثالا واحدا: ذلك هو السبب الذي من أجله طلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون جزءا من عملية التنظيم، لأنني أعتقد أن البوسنة والهرسك تمر الآن بمرحلة يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد فيها بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بمسائل الانتقال. ومسائل الانتقال هذه، بطبيعة الحال، مشابهة جدا في بلدان مجاورة أخرى، لذلك فإن النهج الإقليمي هو أيضا نهج ينبغي أن يحتل الصدارة بصورة متزايدة.

أمس كان لي اجتماع ممتاز - وهو الاجتماع الثاني في شهرين - مع مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية مناقشة دور البرنامج بشكل أكثر تفصيلا. هذا مجرد مثال؛ وهناك وكالات أخرى بطبيعة الحال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وما إلى ذلك، ووكالات أوروبية أيضا، ستضطلع بدور أكبر في المستقبل.

وهذا يدل أيضا على أن البوسنة تعود إلى حياتها الطبيعية. وهي آخذة في أن تُصبح بلدا طبيعيا أكثر فأكثر، وهذا بطبيعة الأمر أمر طيب جدا.

وفيما يتعلق بإعادة التشكيل عموما وعملية التنظيم، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا ما أشار إليه المجلس التوجيهي في الاجتماع الذي انعقد الأسبوع الماضي بشأن خطة عمل المجتمع الدولي. فخطة العمل هذه ستكون صارمة جدا، بقدر ما ستتضمن معايير واضحة وتقييما للمتطلبات المالية لعدد من السنوات. وهي ستكون خطة عمل هامة لأنها ستحدد المتطلبات والأعمال الجوهرية للمجتمع الدولي. وهي ستعيد تنظيم ولاياته والمهام الإضافية، وتنظم وجوده في الميدان. وستكون شاملة لأنها ستشمل مقترحات بشأن إصلاحات هيكلية ترمي إلى تكامل عمل مختلف الوكالات الدولية في البوسنة والهرسك، وستخرج برؤيا هامة لقيام الدولة. وخطة العمل ستحدد فترة لإعادة التركيز والتنفيذ السريع من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥؛ وهي ستولي اهتماما خاصا للعدالة والشؤون الداخلية؛ وستقدم خيارات لإنشاء بعثة لمتابعة رصد عمل الشرطة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد وولفغانغ بيتريتش على تعليقاته.

أعطي الكلمة للسيد جاك بول كلاين.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): حتى أكون مُوجزا ومحددا للغاية بشأن مسألة العائدين، فالعائدون لا يُمنعون لمسائل أمنية. فهناك اتجاهات أمنية إيجابية شاملة. والمشكلتان الرئيسيتان اللتان تواجهان العائدين اقتصادية – وهي فرص العمل – وثقافية – وهي التعليم، والتعليم تطالب به مختلف الطوائف العرقية.

أما فيما يتعلق بسؤال المملكة المتحدة بشأن مدى سرعة تنفيذ إدارة حدود الدولة، فإنها يمكن أن تنفذ بالكامل بحلول شهر أيلول/سبتمبر القادم على الأكثر. إن لديّ معضلة تمويل. لديّ ١٢٠ فردا على أهبة الاستعداد للانتشار فورا، لكن ليس لدينا التمويل لهم. وهذه مسألة لا سيطرة لي عليها. هناك عجز قدره ١٢ مليون دولار. فإذا حصلنا على هذا المبلغ، كما آمل، ستكتمل المسألة بنهاية أيلول/سبتمبر القادم.

مسألة الخطط والحدود الزمنية أثارها أعضاء عديدون مرات عديدة. لقد وجدنا أن خطة تنفيذ الولاية أعطت شعبنا كله شعورا بالتفاني والتركيز، وأنا أوصي بنهج مشابه لمنظمات وطنية أخرى. بعبارة أخرى، بدلا من أن تكون لدينا معايير غير محددة المعالم، لا يتم الوفاء بها غالبا، فإن الأسئلة التي تطرح ينبغي أن تكون ”ما هي ولايتك؛ وما هي خططك لتحقيقها؛ وما هي الموارد التي تحتاجها؟“.

فيما يتعلق بمسألة مجرمي الحرب، فإنها تثير الارتباك، وهي تهمني لأننا نتعامل مع مسألة الإرهاب الدولي. السيد كارادزيتش لا يزال مُطلق السراح منذ حوالي خمس سنوات حتى الآن. وهذا يدل أساسا على عجز المجتمع الدولي أمام الشر. واستمرار إطلاق سراحه يقوي الصرب المتشددين في المقاومة، ويجعل الصرب المعتدلين حذرين بشأن اشتراكهم معنا، ويقوض التعاون عبر القطاع. إنه لا يزال يمثل عبئا على كواهلنا. إن هذه سحابة سامة تخيم على كثير مما نفعل. وفي الإقليم الخاص بي ”الساس“ هناك مثل يقول أحيانا: إذا كان عليك أن تبتلع ضفدعة فلن يجديك أن تحدق فيها. وقد ظللنا نحدق في هذه الضفدعة لمدة خمس سنوات الآن، وأعتقد أنه يجب أن ننقض عليها.

لديّ في بعثتي أفراد من ٩٥ جنسية مختلفة. وهُم مواطنوكم. وأنا أؤكد لكم أنهم يقومون بعمل ممتاز ويمكنكم أن تفخروا بهم تماما. وأحيانا الشيء الوحيد الذي أخافه هو أنه عندما يكتب المؤرخون تاريخ هذه الفترة بعد ٤٠ عاما من الآن، سيقولون إننا، في المجتمع الدولي، وأنتم، أعضاء المجلس، عنيتم بشعب البوسنة والهرسك بأكثر مما عني زعماؤه به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جاك بول كلاين على تعليقاته الموجزة.

لقد بلغنا نهاية هذا الاجتماع الطويل. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن شكري الحار للسيد وولفغانغ بيتريتش والسيد جاك بول كلاين. لقد تمكنا جميعا هنا من تقدير التقدم الثابت، البطيء أحيانا الذي تحقق يوما بعد يوم في البوسنة والهرسك. وبينما كنا نستمع إليهما وهما يتكلمان، تمكنا أيضا من تقدير دور الرجلين المسؤولين، كل في نطاق منصبه، في القيام بضمان أن تحرز البوسنة والهرسك تقدما نحو مستقبل أوروبي، نتمناه لها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥